# ملامح الممارسة النصية في علم أصول الفقه
# دراسة في ضوء لسانيات النص

**أ.د. رشيد عمران**
**جامعة بشار/ جمهورية الجزائر**

**الخلاصة:**

لقد ظهرت اللسانيات النصية تجاوزا للدراسات اللسانية الجملية بمختلف توجهاتها والسلوكية ولا يعني التجاوز هنا القطيعة العلمية بين تلك التوجهات واللسانيات النصية، وإنما تطور العلوم يفترض استفادة اللسانيات النصية من كل معطيات اللسانيات الجملية، وتجاوز قصور هذه الأخيرة من حيث أن الجملة لم تعد كافية لكل مسائل الوصف اللغوي من حيث الدلالة و التداول والسياق الثقافي العام، وكل ذلك له دور حاسم في التواصل اللغوي، وقد أخرجت لسانيات النصية علوم اللسان من "مأزق الدراسات البنيوية التركيبة التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية.

ويعتبر علم الأصول بحق مفخرة في تاريخ الفكر الإسلامي، فهو يمتلك مقدمات نظرية متماسكة؛ وظيفتها الأساسية إحكام ضبط الدلالة النصية عبر آليات منسجمة؛ كالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، فعلم الأصول فلسفة المسلمين التي لا فلسفة لهم من دونه، ومؤسِّسة الإمام الشافعي (رضي الله عنه) في العالم الإسلامي يضاهي أرسطو في الفلسفة اليونانية.

يؤسس **الشاطبي (الأصولي)** في تفسيره لسورة (المؤمنون) لنظرية كاملة بارزة المعالم واضحة الحدود؛ وذلك من خلال رصد التماسك بين أجزاء السورة، فقد تنبّه إلى وحدة السورة على الرغم من موضوعاتها الكثيرة فالسورة مهما تعددت قضاياها فهي كلام واحد مرتبط أوله بآخره، وآخره بأوله، ومن خلال تعلق الجمل بعضها ببعض في القضية الواحدة، وأنه لا غنى لمستفهم نظم السورة عن استيفاء النظر في جميعها، كما لا غنى عن ذلك في أجزاء السورة.

يقرر **الشاطبي** أن الرؤية الشاملة في تفسير القرآن ؛ هي القراءة التي تثمر فهما سليما واسعا للنص القرآني، وقد لفت الانتباه إلى ضرورة الابتعاد عن النظرة التجزئية في فهم سور القرآن فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام إلى أوله، وأوله إلى آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض

أجزاء الكلام دون بعض؛ إلا في موطن واحد؛ وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية؛ رجع إلى نفس الكلام.

**١- نشأة اللسانيات النصية :**

لقد ظهرت اللسانيات النصية تجاوزا للدراسات اللسانية الجملية بمختلف توجهاتها (البنيوية؛ التوزيعية، والسلوكية، والوظيفية، التوليدية التحويلية)، ولا يعني التجاوز هنا القطيعة العلمية بين تلك التوجهات واللسانيات النصية، وإنما تطور العلوم يفترض استفادة اللسانيات النصية من كل معطيات اللسانيات الجملية، وتجاوز قصور هذه الأخيرة من حيث أن الجملة لم تعد كافية لكل مسائل الوصف اللغوي من حيث الدلالة والتداول والسياق الثقافي العام، وكل ذلك له دور حاسم في التواصل اللغوي، وقد أخرجت لسانيات النصية علوم اللسان من "مأزق الدراسات البنيوية التركيبة التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية"[١]

إن التواصل بين المخاطِب والمخاطَب لا يتم بكتلة لغوية صماء بل تتدخل عوامل تسهم وتؤثر في عملية التواصل.

وقد اتخذت اللسانيات النصية هدفا رئيسا ترمي الوصول إليه؛ وهو الوصف والتحليل والدراسة اللغوية للأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي[٢] ،

ذلك أن النص ليس بناءا لغويا فحسب وإنما يدخل ذلك البناء في سياق تفاعلي بين مخاطِب ومخاطَب، تفاعل لا يتم بجمل متراكم بعضها فوق بعض كيفما اتفق غير متماسكة ولا يربطها رابط، ولا تدرك النصوص بوصفها أفعال تواصل فردية بل بوصفها نتائج متجاوزة الإفراد، ومن هذا المنطلق يجب أن يتخذ التحليل اللغوي النص مبتغاه النهائي في الدراسة، وهذا ما دعا إليه (فاينريش ١٩٢٧م)، و (ب.هارتمان ١٩٦٨م)[٣] .

ويُعَدّ الأمريكي (هاريس ١٩٥٢م) أول من استخدم التحليل النصي الشامل من خلال دراسته الموسومة بـــ(تحليل الخطاب Discours Analysis) ، وهو بحث قيم بدأت معه بوادر الاهتمام بالنص، والنص وسياقه الاجتماعي، وقدم في بحثه أول تحليل منهجي لنصوص بعينها[٤] .

وقد اهتم هاريس بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص المطولة، والروابط بين النص وسياقه الاجتماعي[٥] .

ولا يعتبر هاريس أول لساني حديث يعتبر الخطاب موضوعا شرعيا للدرس اللساني فحسب؛ بل إنه تجاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمنها برامجه بتقديم أول تحليل منهجي لنصوص بعينها، وقد

رأى هاريس ضرورة تجاوز (نحو الجملة) ، ذلك أن الدراسات اللسانية وقعت في مشكلتين لابد من تجاوزهما وهما:

"الأولى:

قصر الدراسة على الجمل، والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة

الثانية:

الفصل بين اللغة Languge والموقف الاجتماعي Social Situation مما يحول دون الفهم الصحيح، فجملة مثل (كيف حالك) قد تعطي في سياقها معنى التحية، أكثر منها السؤال عن الصحة، ومن ثَمّ اعتمد في منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين:

العلاقات التوزيعية بين الجمل

الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي

بعد ذلك بدأ بعض اللسانيين ينتبهون إلى المشكلتين اللتين أشار إليهما هاريس، وإلى أهمية تجاوز الدراسة اللغوية مستوى الجملة إلى مستوى النص، والربط بين اللغة والموقف الاجتماعي مُشَكِّلين بذلك اتجاها لسانيا ، أخذت ملامحه و مناهجه و إجراءاته في التبلور منذ منتصف الستينات تقريبا"[٦] .

لقد اهتمت اللسانيات النصية بالدلالة و السياق اللذين كانا غائبين في لسانيات الجملة الذي كان يصف الأبنية اللغوية و لكنه "لم يُعن بالجوانب الدلالية عناية كافية ، مما جعل علماء النص يرون أن البحث الشكلي للأبنية اللغوية ما يزال مقتصرا على وصف الجملة ، بينما يتضح من يوم إلى آخر أن جوانب كثيرة لهذه الأبنية لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو النص أو نحو الخطاب"[٧].

وقد توسعت اللسانيات النصية في اعتبار السياق في عملية التواصل، ذلك أن التواصل اللغوي تسهم فيه عناصر تتعلق بالمخاطِب والمخاطَب والنص والظروف المحيطة بهم جميعا، إن لسانيات الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي، فقد تتماسك جمل النص بروابط غير نحوية إطلاقا "فلا يمكن مثلا ترجمة جملة (كان أزرق اللون) إلى الفرنسية دون رجوع إلى السياق، فبناءا على السياق اللغوي يمكن توضيح هذه الجملة بظروف متعددة هكذا:

اشتريت دولابا قديما، كان أزرق اللون

نظر البحار باستحسان إلى السماء، كانت زرقاء اللون (أو أزرق اللون باعتبار أنه لا يوجد فرق في الاستعمال اللغوي بين المذكر والمؤنث في الألمانية)

أخذت عينة من دم السائق، كان أزرق اللون

ينبغي لفهم الجملة الأولى ــ كان أزرق اللون ــ ووصفها دلاليا؛ تحليل الجملة السابقة على الأقل، إن مثل هذه الاستفسارات وغيرها في علم اللغة التي لا يمكن الإجابة عنها إذا ما عُدَّت الجملة الوحدة اللغوية؛ أدّت بالضرورة إلى تجاوز حدود الجملة، و هذا يعني تحليلا يتجاوز حدودها، ويؤدي إلى المطالبة بعلم اللغة النصي"[٨] .

وبعبارة أخرى يمكن أن نقول أن هناك بعض العلاقات اللغوية بين الجمل التي تُكوِّن النص؛ قد تكون روابط تماسكية نحوية، وهنا يمكن الاستفادة من لسانيات الجملة أو النحو، وقد تكون روابط تماسكية غير نحوية شكلية أي دلالية وهنا يجب البحث عن العلاقات بين الجمل في إطار معطيات اللسانيات النصية، كما يمكن استثمار النحو وتوظفيه نصيا لكشف آليات التماسك داخل النص، ومن بين الظاهر النحوية التي يجب النظر إليها من خلال معطيات اللسانيات النصية ما يأتي:

- الضمائر ووظائفها النصية
- أسماء الإشارة
- التعريف والتنكير
- التذكير والتأنيث
- التكرار (التماسك المعجمي)
- الاستدراك
- التوابع (الصفة، البدل، الحال)
- الحذف
- الصلة
- التقديم والتأخير
- الاستثناء
- الزمن
- العلاقات الموضوعية
- العام والخاص
- الكل والجزء
- الكبير والصغير

ويُبين أحد الباحثين أن إقصاء المعنى في اللسانيات التقليدية كان وراء عجزه عن تحليل كثير من الظواهر اللغوية، ذلك أن "الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية وليس اجتزاء

والبحث عن نماذجها وتهميش دراسة المعنى، كما ظهر في اللسانيات البلومفيدية أول أمرها، ومن ثمّ كان التمرد على نحو الجملة والاتجاه إلى نحو النص أمرا متوقعا، واتجاها أكثر اتساقا مع الطبيعة العلمية للدرس اللساني الحديث، إن دراسة النصوص هي دراسة للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة؛ لأن الناس لا تنطق حين تنطق، و لا تكتب حين تكتب ــ جملا أو تتابعا من الجمل ــ ولكنها تُعبِّر في الموقف اللغوي الحي من خلال حوار معقد متعدد الأطراف مع الآخرين، ويكثر في هذه الحال تصادم الاستراتيجيات والمصالح وتعقد المقامات، ومثل ذلك نراه في حديث الكتابة حين تتعقد العلاقات بين مكونات الصياغة اللغوية وترتد أعجازها عن صدورها، وتتشابك العلاقات في نسيج معقد بين الشكل والمضمون على نحو يصبح فيه رد الأمر كله إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلا للظاهرة المدروسة، رَدّا له إلى بساطة مصطنعة تخل بجوهرها، وتقضي إلى عزل السياقات المقالية والمقامية والأطر الثقافية، واعتبارها أمرا قائما خارج النحو وطارئا عليه"[٩] .

يرى الدكتور محمد الشاوش، وهو أحد المختصين العرب في اللسانيات النصية وبالضبط في تأصيل اللسانيات النصية في النحو العربي أنه "لم يتجاوز نحو الجملة سوى في نهاية الستينات الميلادية في حين أن سنة (١٩٨٤م) تمثل ذروة الاهتمام بنحو النص وتحليل الخطاب حيث بلغت الأعمال المنشورة فيها (٢٩٨) عملا"[١٠] .

يمكن القول إنه كانت هناك إشارات في الدراسات الغربية، وفي التراث العربي والإسلامي إلى أهمية التحليل النصي المتجاوز للجملة، نجد في تلك الإشارات التوجه إلى ضرورة التحليل النصي الذي يتجاوز الجملة إلى فضاء أرحب هو الفضاء النصي.

عتبر البداية الحقيقية لدراسة النصية كعلم مستقل كانت على يد فندايك Van Dijk الذي يقول: "لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالبا عند حدود وصف الجملة وأما في علم النص، فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام، ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، وما دمنا نستتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد، وسنستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل، فإننا نستطيع أن نتكلم عن قواعد النص"[١١]، فقد كان فندايك يسعى لإقامة لسانيات نصية تدرس البنية النصية، ومظاهر التماسك في النص، ويأخذ في الاعتبار كل الأبعاد البنيوية والسياقية و الثقافية[١٢] .

وينبغي أن نشير هنا أن العلم الذي يهتم بالدراسة النصية، قد اختلف الباحثون في ترجمته فمنهم من قال: لسانيات النص ونجد هذه التسمية في منطقة المغرب العربي، ومنهم من قال بأنه نحو النص وهو اتجاه جهة المشرق العربي، و سبب هذا الاختلاف المصطلحي كما هو معلوم ــ للأسف الشديد ــ

عدم وجود جهة عربية واحدة لتوحيد المصطلح اللساني، فجهة المغرب العربي تترجم عن الفرسية في غالب دراساتها، وجهة الشرق من الوطن العربي تترجم عن الانجليزية، ولا نكاد نظفر بفروق جوهرية بين هذه الاصطلاحات؛ لسانيات النص، أو نحو النص إذا أخذ النحو بالمعنى الواسع الذي يشمل في معناه كل القوانين التي تحكم نظاما ما(١٣) .

ونستعمل في هذه الدراسة مصطلح اللسانيات النصية؛ ذلك أن كلمة اللسان مصطلح إيجابي شامل، ونعني باللسانيات النصية العلم الذي يدرس النصوص من جوانب متعددة، كالتماسك ووسائله، والسياق النصي، والمعايير النصية، وأبنية التقابل والتطابق، والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحول إلى الضمير، والتنويعات التركيبية و توزيعاتها(١٤) .

وفي سبيل الوصول إلى قواعد نصية مشتركة "اجتمعت طائفة من الباحثين في جامعة كونستاس في ألمانيا للمشاركة في مشروع يحظى بدعم الحكومة الاتحادية حول فكرة علم قواعد النص، وكانت هذه الجماعة الملتفة حول هانس ريزر، وبيتر هارتمان، ويانوس بيتوفي، وتون فندايك، وينس أيوي، وولفرام كوك وغيرهم قد أخذت نفسها بصياغة معجم، وعلم قواعد مجرد يؤديان إلى توليد نص من أعمال بريخت عنونه (الحيوان المفضل عند السيد.ك) ، أي أنهما يحددان الأوصاف البنيوية لجمل النص، وتشير نتائج المشروع إلى أن الفرق بين علم قواعد الجملة وعلم قواعد النص أكبر شأنا مما كان يعتقد"(١٥) .

ومن أبرز علماء اللسانيات النصية:

جليسون Gleason

هارفيج Harweg

دريسلار Dressler

كلاوس برينكر H.Weinrich

روبرت دي بوجراند Robert De Beaugrand

**٢ – أهمية اللسانيات النصية:**

لقد كانت الحاجة إلى اللسانيات النصية ضرورة ملحة لتجاوز بعض الصعوبات التي واجهت اللسانيات الجملية ، و ذلك لتغير الكثير من المفاهيم النقدية الحديثة، وتغير النظرة إلى اللسانية إلى مفهوم اللغة و وظيفتها، ونجمل أهمية اللسانيات النصية فيما يلي(١٦):

**أولا:** إن اللسانيات النصية تركز على النص كبنية كلية، لا على الجمل كبنية فرعية، وعلى هذا اجتذبت النصوص اللسانيات النصوصية بناءا على أن نحو النص يشمل النص، وسياقه، وظروفه،

وفضاءاته، ومعانيه المتعالقة القبلية والبعدية، مراعيا ظروف المتلقي وثقافته وأشياء كثيرة تحيط بالنص، أما ما كان يحدث في المناهج اللسانية التراثية، فهو تناول للنص بالشرح؛ فلم يكن ينظر في مجمل النص والتماس فهمه بوصفه ذا وحدة عضوية تجعل بعضه يفسر بعضا، وإنما كان الشرّاح يبنون شروحهم على المفردات، ثم يغوص في الدلالة المفردة لهذا اللفظ، مع ندرة الانتباه إلى العلاقات العضوية بين أجزاء النص، وما كان لهذا المنهج في شرح النصوص أن يؤدي إلى الفهم الكامل لدلالته ومقاصدها.

ولعلّ هذا الفهم يصدق حتى على عمل أغلب المفسرين و شرحهم للنص القرآني، مع أن بعضهم أدرك ضرورة وجود هذه العلاقات التماسكية، وأن القرآن يفسر بعضه بعضا، وأن السنة تفصّل ما في القرآن من إجمال.

**ثانيا:** كثير من الظواهر التركيبية لم تفسر في إطار الجملة تفسيرا مقنعا، وربما تغير الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون هذه الوحدة هي النص؛ من هنا فإن اللسانيات النصية قد ضمت عناصر لم تكن في لسانيات الجملة، عناصر بناء قواعد جديدة منطقية ودلالية وتركيبية لتقديم شكلا جديدا من أشكال التحليل لبنية النص، و تصور معايير التماسك، ولهذا تضافرت تقريرات اللسانيين من أمثال بايك و هارتمان وجليسون و فندايك...على أن اللسانيات النصية بالنسبة لأي لغة هو أكثر شمولا وتماسكا واقتصادا من القواعد الموجودة في لسانيات الجملة، ومن هنا تغيرت الأهداف فأصبحت اللسانيات النصية تعنى بظواهر نصية مختلفة، منها علاقات التماسك، وأبنية التطابق والتقابل والتراكيب المحورية والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة التي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية.

**ثالثا:** تغيّر الدرس اللساني في نظرته إلى اللغة، وذلك للإحساس الطاغي بالوظيفة الاجتماعية للغة، وإلى ضرورة وجود الدور التواصلي الذي يعده علماء اللسانيات جوهر العمليات الاجتماعية، ومن هنا أدرك اللسانيون أن اجتزاء الجمل يحيل اللغة الحية فتاتا وتفاريق من الجمل، وهو ما نجده في شواهد النحو والبلاغة المنزوعة من سياقها و هو ما يتنافى مع مبادئ اللسانيات النصية. إن تلك الوظيفة الاجتماعية ، و هذا الدور التواصلي للغة يفسحان الطريق للنحو أن يتسع مفهومه، ليصبح مكونا من مكونات نظرية شاملة، تفسر السلوك الإنساني، وهذا لا يتم إلا من خلال نص متماسك بسياق تواصلي وليس من خلال جملة.

**رابعا:** إضافة مهام جديدة للسانيات ليست من اختصاص لسانيات الجملة، ومن تلك المهام صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح، ومن تزويدنا بوصف للأبنية؛ فاللسانيات النصية إعادة بناء شكلية للكفاءة اللغوية الخاصة بمستخدم اللغة في عدد لا نهائي من النصوص.

**خامسا:** يمكن للسانيات النص أن تقدم خدمة كبيرة للترجمة، حيث يرى روبرت دي بوجراند أنه يمكن للسانيات النص أن تقدم إسهاما للترجمة، بعكس اللسانيات التقليدية التي تُعنى بالنظم الافتراضية لأن الترجمة من أمور الأداء، و ليس امتلاك المعجم والنحو فقط كافيا للقيام بالترجمة بسبب الحاجة إلى التماسك في استعمالات اللغة، وذلك من المهام الأساسية للسانيات النص، لذا يمكن أن يفيد كثيرا في هذا المجال في النقل من اللغات الأجنبية إلى العربية أو العكس.

**سادسا:**نستطيع من خلال اللسانيات النصية أن نعيد النظر في بعض المفاهيم اللغوية التقليدية السائدة وذلك إما لتعميقها أو لتعديلها، ومثال ذلك ما يشير إليه النقاد من افتقار الشعر الجاهلي إلى الوحدة العضوية، وذلك لتعدد الأغراض في القصيدة الواحدة، ولكن يمكن من خلال اللسانيات النصية إعادة دراسة القصيدة في العصر الجاهلي من خلال وسائل التماسك، وذلك لإيجاد التماسك المفهومي الملحوظ أو حتى بعض وسائل التماسك الرصفي الذي ينتج عنه القول بوجود وحدة عضوية كاملة، و قد قدم الدكتور سعد مصلوح نموذجا لتلك الدراسة حول قصيدة المرقش الأصغر (بنت عجلان)، وقد استطاع أن يلمس مدى إحكام النسيج في التشكيل اللغوي للنص، و صلة ما بين النص وعالم النص، و استطاع أن يكشف بواسطة آليات التماسك النحوي والدلالي عن ثراء النص.

**ملامح الممارسة النصية في علم الأصول:**

**أ- تعريف بعلم أصول الفقه :**

علم أصول الفقه هو "القواعد التي يتوسل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة"(١٧)، وهو "القواعد الموصلة بذاتها إلى استنباط الأحكام و وجوه دلالتها"(١٨) .

وعلم أصول الفقه "علم يبحث فيه عن الأدلة الفقهية الإجمالية من حيث استنباط الأحكام العملية من جزئياتها دلالةً وترجيحا، و إن شئت فقل علم (أي تصديق) بقواعد الاجتهاد لإثبات الأحكام الفرعية من أدلتها"(١٩) .

ويوضح الشيخ الخضري بك مفهوم القاعدة عند الأصوليين، ويُمَثِّل لها، يقول: "والقاعدة هي قضية كلية تنطبق على جزئياتها عند تعرف أحكامها، فقولنا: مقتضى الأمر الوجوب، قاعدة كلية تنطبق على قول الشارع: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ﴾ و ﴿وَاعْبُدُواْ اللّهَ﴾ وغيرها من الجزئيات،

وهذه القواعد تكون في كل علم فإن كان يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية فهي التي وضع بإزائها (أصول الفقه)، فيخرج عنها القواعد التي يتوصل بها إلى حفظ الأحكام المسنبطة المختلف فيها بين الأئمة أو هدمها، وهي المسماة بعلم الخلاف، وكذلك القواعد التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه سواء أكان حكما شرعيا أم لا؟ وهي المسماة بعلم الجدل.

وكيفية استعمال هذه القضايا في الاستنباط أن تجعل كبرى في الدليل قضية صغرى سهلة الحصول كقولنا: أقيموا: صيغة طلب لم تصرفها قرينة عن الوجوب وعن تبينك المقدمتين ينتج أن: أقيموا يقتضي وجوب ما تعدى إليه و هو الصلاة، فينتج الحكم المطلوب وهو: أن الصلاة واجبة"[٢٠] .

إن الغاية من وضع علم الأصول ؛ هو وضع ضوابط لفهم ، و قراءة ، و تأويل النص القرآني؛ ويتضح ذلك جليا حين استعراض أبواب هذا العلم، مجمل أبوابه دلالية محضة، فهو بحق علم دلالات الألفاظ الذي "يعين المجتهد على فهم النصوص ويتيح له فرصة البحث والترجيح، ودراسة القرائن، ويحاول الربط بين الأصول والفروع ليرد على الذين يحاولون النيل من فقهنا الإسلامي و يطعنون في تراثنا العلمي؛ مَدَّعين أنه تراث طواه الدهر ، فلا يصلح للنظر في المستجدات المعاصرة لإيجاد الحلول الملائمة لها"[٢١] .

ويعتبر علم الأصول بحق مفخرة في تاريخ الفكر الإسلامي، فهو يمتلك مقدمات نظرية متماسكة؛ وظيفتها الأساسية إحكام ضبط الدلالة النصية عبر آليات منسجمة؛ كالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، فعلم الأصول فلسفة المسلمين التي لا فلسفة لهم من دونه، ومؤسِّسة الإمام الشافعيﷺ في العالم الإسلامي يضاهي أرسطو في الفلسفة اليونانية[٢٢] .

**ب- الآليات العامة للتماسك النصي عند الأصوليين :**

لقد كان الرعيل الأول من الصحابة (رضوان الله عليهم) والتابعين مدركين لحركة الدلالة النصية في القرآن الكريم، ومدركين لمآلات دلالات النص القرآني وذلك لقرب عهدهم من نزول القرآن، ولسليقتهم اللغوية السليمة والتي لما تختلط بعد بالعجمة اللسانية .

وإن النص القرآني يفسر بعضه بعضا، وما أجمل في مكان يُفصّل في مكان آخر، وما تشابه في موضع يرد إلى المحكم في موضع آخر، وما اُختصر في موطن بُسط في موطن آخر وهكذا، فالنص القرآني كما قيل "كالكلمة الواحد" ولا شك أن ذلك يقتضي بالضرورة تماسكا شديدا بين أجزائه وسوره آياته "وإذا كانت بؤرة السور المكية هي العقيدة فإن البؤرة الرئيسية للسور المدنية هي الشريعة ومحورها التنظيمات والتشريعات والجهاد في سبيل الله، غير أن القرآن ليس كتابا مبوبا في بيان ذلك بل إن الغالب على موضوعاته جميعها التداخل بحيث يشرح بعضه بعضا ويؤكد بعضه بعضا"[٢٣] .

وانطلاقا من المساحة الواسعة للنص القرآني ، فقد تعامل الأصوليون مع هذا النص على اعتبار تماسكه وانسجامه عبر الآليات الآتية:

**- العموم / و الخصوص :**

والعام في اللغة بمعنى الشمول و الإحاطة[٢٤] ، وفي اصطلاح الأصوليين العام "كل لفظ ينتظم جمعا من الأسماء لفظا أو معنى"[٢٥]، ويأتي العام في الصيغ التالية[٢٦]:

- لفظ:كل، جميع، كافة، عامة، قاطبة ونحوها مما يدل على الشمول والاستغراق في مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[٢٧] .
- الجمع المعرف باللام الاسغراقية أو بالإضافة كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[٢٩].
- المفرد المعرف باللام الجنسية الاستغراقية أو بالإضافة مثل قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[٣٠]، فلفظا؛ البيع والربا عام في كل أنواع البيوع وأنواع الربا دون حصر بكمية أو عدد؛ ومثال المعرف بالإضافة لفظ (أمره) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣١] .
- أسماء الشرط: كقوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾[٣٢]
- أسماء الإستفهام كقوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[٣٣]
- الأسماء الموصولة: مثل (ما) و (مَن) و (الذين) و (اللاتي) و (اللائي) كما قوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[٣٤]
- النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط

ولمراعاة التماسك في النص القرآني بصفة خاصة ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز تخصيص عام القرآن بقطعي السنة وإن كان آحادا[٣٥] .

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ﴾[٣٦]، فقد خُصّص هذا النص بحديث الرسولﷺ: (لا يرث المسلمُ الكافر و لا الكافرُ المسلم)[٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[٣٨]، فقد خصص القطع بحديث: (تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا)[٣٩]، والخاص في اللغة هو نقيض العام، وفي الاصطلاح:

هو الذي لا يستغرق الصالح له من غير حصر(٤٠)، أي أن الخاص يخصص ما يتناوله اللفظ العام، وينقسم التخصيص والذي هو آلية من آليات التماسك النصي إلى نوعان، متصل ومنفصل(٤١):

**التخصيص المتصل:** وينقسم إلى:

- **الاستثناء:** كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٤٢)، فالآية الكريمة ذكرت حدّ الحرابة.
- **الاستثناء:** كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(٤٣)، فالآية ذكرت حدّ الحرابة للذين يسعون في الأرض فسادا، و يعتدون على المارة والمسافرين، ولكن تشجيعا لأمثال هؤلاء المحاربين المفسدين على التوبة والرجوع عن فسادهم فقط أسقط حد الحرابة عن التائب قبل القدرة عليه ورفع أمره للحاكم أو الولي، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وهذا مراعاة للتماسك بين الآيتين، ولتخصيص عموم الحد السابق.
- **الصفة:** كقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾(٤٤)، تذكر الآية المحرمات في باب النكاح ومنهن الربائب (بنات الزوجة) ولكن تخص المحرم باللاتي دخل الرجل بأمهاتهن، فاللاتي دخلتم بهن صفة للنساء اللاتي تحرم بناتهن على أزواجهن.
- **الشرط:** ويأتي بصيغ منها؛ إن الشرطية، وإذا، ومن، ومهما، وحيثما، وأينما، ومن أمثلة التخصيص بالشرط قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾(٤٥)، فقد خصت الآية وجوب الوصية بمن ترك خيرا، ومنه مفهوم المخالفة أي؛ و من لا يوجد عنده مال فلا تجب عليه الوصية.
- **الغاية:** كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْلِقُواْ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾(٤٦)، فالحلق في الإحرام حرامٌ، ولهذا غاية وأجل، و قد بيّن الله تعالى غاية النهي عن الحلق أي؛ حتى تنحروا الهديَ يوم العيد فإذا بلغ الهدي محله فلا حرج من حلق الرأس حينئذ.
- **بدل بعض من كل:** كقوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾(٤٧)، فقوله: (من استطاع إليه سبيلا) بدل بعض من كل والكل هو الناس في قوله: (و لله على الناس) .

**التخصيص المنفصل:** والفرق بين التماسك في التخصيص المتصل والتخصيص المنفصل؛ أن هذا الأخير لا يحتاج في ثبوته إلى ذكر العام معه بخلاف المتصل، و ينقسم التخصيص المنفصل إلى الأنواع الآتية:

- **التخصيص بالعقل:** كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[الرعد/١٦]، فقد دلّ العقل على إخراج ذاته وصفاته عن ذلك، فإنهما أزليان.
- **التخصيص بالحس:** كقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾(٤٨)، فهي تدمر غير ما أتت عليه من الأمكنة، وقد علم ذلك بالحس.

**التخصيص بالدليل السمعي:** وينقسم إلى الأنواع الآتية:

- **التخصيص بالقرآن نفسه:** وذلك بأن ترد آيةٌ منفصلة عن الآية التي أفادت العموم فتخصصها، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾(٤٩)، فقد خصّت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾(٥٠)، فعدة المطلقة ثلاثة قروء والقرء هو الطهر أو الحيض، وإذا كانت المطلقة حاملا تنتهي عدّتها بوضع حملها طالت المدة أو قصرت.
- **التخصيص بالسنة:** كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾(٥١)، خُصت هذه الآية بما نهى عنه الرسولﷺ من البيوع كبيع المنابذة والملامسة والحصاة و بيع حاضرٍ لبادٍ ونحو ذلك.
- **التخصيص بالإجماع:** كتخصيص قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾(٥٢)، فالإجماع على أن الولد الرقيق لا يرث لأنه لو ورث لنتقل المال من الأقارب والأرحام إلى سيده البعيد عنه.
- **التخصيص بالقياس** كقوله تعالى ﴿ لزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾(٥٣)، خص من ذلك العبد فيجلد نصف حدّ الحر، أي خمسين جلدة و ذلك قياسا على الأمة التي جاء فيها: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(٥٤)، وذلك لأن مكانة العبد المبتذلة عند الناس تجعل إقدامه على ما يخدش بالحياء من الأخلاق السيئة أكثر من إقدام الحر الشريف، ولهذا خفف الله عنه العقوبة مراعاة لحاله.

- **الإطلاق / و التقييد :**

المطلق في اللغة هو المرسل وفي اصطلاح الأصوليين هو "اللفظ الدال على الماهية من حيث هي، من غير أن يكون لها دلالة على شيء قيود تلك الحقيقة سلبا كان القيد أو إيجابا"(٥٥)، فالمطلق إذن ما دل على الحقيقة بغير قيد، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَـكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُواْ أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾(٥٦) .

فقد ذكرت الآية الرقبة مطلقة من أيّ وصف، ومن المطلق أيضا قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾(٥٧)، فالدم فرد شائع في جنس الدماء غير مقيد بقيد يحدّ من انتشاره فهو مطلق، والمقيد في اللغة في اللغة موضع القيد من رجل الفرس(٥٨) .

واصطلاحا هو "ما أخرج عن الشيوع بوجهٍ ما، كرقبة مؤمنة أخرجت عن شيوع المؤمنة و غيرها"(٥٩)، أي أن المقيد هو ما دل على الحقيقة بقيد، ومن التقييد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾(٦٠)، فلفظ (مؤمنة) تقيّد الرقبة بوصف الإيمان.

ويتم التماسك بين المطلق والمقيد عند الفقهاء عن طريق أصلين(٦١)، الأول أن يكون الإطلاق والتقييد في السبب و الحكم متحد، والثاني أن يكون الإطلاق والتقييد في الحكم وفيه حالات.

- **الإطلاق و التقييد في السبب و الحكم متحد :**

إذا ورد حكم مسألة في نصيين، وجاء الإطلاق في سبب هذا الحكم في نص، والتقييد في سبب الحكم نفسه في نص آخر كان للعلماء فيه مذهبان ، الأول: مذهب الحنفية وهو عدم حمل المطلق على المقيد لاعتبار السببين مختلفان ولكل منهما دلالته و يعمل بكل منهما على حدة، والثاني: مذهب الجمهور وهو حمل المطلق على المقيد واعتبار اللفظ المقيد شارحا ومبينا للفظ المطلق لأن الشارع واحد، والمطلق ساكت عن القيد، والمقيد ناطق به، و الناطق مقدم على الساكت، ولا يصح اجتماع الإطلاق والتقييد في لفظ واحد لتناقضهما .

وقد تمثلت هذه المسألة في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا مت تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر و الذر والأنثى والصغير و الكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس للصلاة) وفي رواية قال: (فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، فعدل الناس به إلى نص صاع)،

فالحكم واحد وهو وجوب زكاة الفطر، وسببه وجود من يمونه المزكي، والإطلاق والتقييد في هذا الوجود؛ فقد جاء مطلقا كما في الرواية الثانية، وجاء مقيدا بصفة الإسلام في الرواية الأولى؛ فمن حمل المطلق على المقيد أوجب الزكاة في المسلمين فقط وحَدَّ شيوع من يمون المزكي، ومن قال بالإطلاق جعلها في كل من يمون المزكي و لو كان غير مسلم.

**الإطلاق و التقييد في الحكم :**

وفيه حالا ت هي :

**الأولى:** الاتحاد في السبب و الحكم، ومثاله قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ﴾(٦٢)، وفي آية أخرى: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾(٦٣)، فالدم في الآية الأولى جاء مطلقا، وفي الثانية جاء مقيدا بلفظ مسفوح والحكم في الآيتين واحد وهو الأذى و المضرة الذي في الدم، وفي هذه الحال اتفق العلماء على وجوب حمل المطلق على المقيد، فحرم من الدم ِ الدمُ المسفوح فقط.

**الثانية:** الاختلاف في السبب والحكم، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٦٤)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾(٦٥)، فالسبب في الآية الأولى جناية السرقة، وفي الثانية إرادة الصلاة، والحكم في الآية الأولى وجوب قطع اليد، وفي الثانية وجوب غسلها، وفي هذه الحال اتفق العلماء على عدم حمل المطلق على المقيد فيعمل بالإطلاق في آية السرقة، ويعمل بالقيد في آية الوضوء.

**الثالثة :** الاتحاد في السبب والاختلاف في الحكم، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾(٦٦)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم﴾، فالسبب في الآيتين متحد وهو إرادة الصلاة مع قيام الحدث، والحكم مختلف ففي الآية الأولى وجوب غسل اليدين إلى المرافق، وفي الثانية وجوب مسح اليدين، و الإطلاق والتقييد في الأيدي، وهنا أيضا اتفقوا على عدم حمل المطلق على المقيد.

**الرابعة:** الاختلاف في السبب و الاتحاد في الحكم، كقوله تعالى في الظهار: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾(٦٧)، وقوله في كفارة القتل الخطأ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾(٦٨)، فالأسباب في الآيتين مختلفة والحكم متحد وهو تحرير رقبة، جاءت في الآية الأولى مطلقة، وفي الثانية مقيدة بوصف الإيمان، وفي هذه الحال اختلف

العلماء؛ فذهب العلماء الحنفية إلى عدم حمل المطلق على المقيد، فيعمل بالمطلق حيث ورد، وبالمقيد حيث ورد، لذا لم يوجبوا الإيمان في الرقبة في مسألة الظهار وأوجبوها في مسألة القتل الخطأ، وحُجتهم الالتزام بما جاء عن الشارع من دلالات ألفاظه على الأحكام، وذهب الشافعية إلى حمل المطلق على المقيد، لأن القرآن كالكلمة الواحدة مما يوجب بناء بعضه على بعض ولأن المطلق ساكت عن القيد ، والمقيد ناطق به، فكان كالمفسر، والمقيد أولى بأن يجعل أصلا يبنى عليه المطلق، وبذلك يكون القيد صارفا للمطلق عن إطلاقه، ومُبينا المراد منه.

**ج- التماسك النصي عند الشاطبي :**

يؤسس الشاطبي الأصولي في تفسيره لسورة (المؤمنون) لنظرية كاملة بارزة المعالم واضحة الحدود؛ وذلك من خلال رصد التماسك بين أجزاء السورة، فقد تنبّه إلى وحدة السورة على الرغم من موضوعاتها الكثيرة فالسورة "مهما تعددت قضاياها فهي كلام واحد مرتبط أوله بآخره، و آخره بأوله، ومن خلال تعلق الجمل بعضها ببعض في القضية الواحدة، وأنه لا غنى لمستفهم نظم السورة عن استيفاء النظر في جميعها، كما لا غنى عن ذلك في أجزاء السورة"(٦٩) .

يقرر الشاطبي أن الرؤية الشاملة في تفسير القرآن؛ هي القراءة التي تثمر فهما سليما واسعا للنص القرآني، وقد لفت الانتباه إلى ضرورة الابتعاد عن النظرة التجزئية في فهم سور القرآن "فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام إلى أوله، وأوله إلى آخره، و إذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل إلى مراده ، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض؛ إلا في موطن واحد؛ وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية ؛ رجع إلى نفس الكلام"(٧٠) .

يؤكد الشاطبي أن السورة تكون قد نزلت في قضية واحدة، جاءت لتعالجها، وقد يكون في السورة الواحدة عدد من القضايا تبدو لغير المتأمل فيها، والفاحص لها؛ أنها غير متماسكة، ولكن بعد التأمل والتحليل الدقيق تبدو شديدة التماسك بين أجزائها، و من هذا المنطلق يذهب الشاطبي إلى أن لكل سورة هدفا رئيسيا ترمي الوصول إليه.

يبدأ الشاطبي تفسيره لسورة (المؤمنين)، بأن يضعها في إطارها المكاني وهو القرآن المكي، وإطار القرآن المكي يتميز بخصائص دلالية تميزه عن القرآن المدني، والقرآن المكي يدور حول ثلاثة محاور دلالية رئيسة وهي :

- تقرير الوحدانية لله الواحد الحق، ونفي الشركاء عنه.

- تقرير نبوة محمد ﷺ.
- إثبات البعث، وأنه حق لا ريب فيه.

فالقرآن المكي يدور حول هذه المعاني الأساسية والتي تؤول بدورها إلى معنى محوري هو "الدعاء إلى عبادة الله تعالى"(٧١)

وبعد أن يضع أبو إسحاق سورة (المؤمنون) في إطارها العام؛ إطار المكيات يجلي تلك المحاور بقوله: "المعني الثلاثة موجودة فيها على أوضح الوجوه، إلا أنه غلب على نسقها ذكر إنكار الكفار للنبوة التي هي المدخل للمعنيين السابقين، وإنما أنكروا ذلك ترفعا منهم أن يرسل الله ﷻ إليهم من هو مثلهم أو ينال هذه الرتبة غيرهم فجاءت السورة مبينة كمال البشرية، وكيف أنها تستحق الاصطفاء والرفعة، فافتتحت بثلاث جمل: بيان من أفلح من المؤمنين وصفاتهم، ثم انتقلت إلى أصل الإنسان، ثم ذكرت نعم الله التي أعطاها للإنسان وسخرها لهم تكريما وتشريفا، ثم ذكرت قصص من تقدم من الأمم مع أنبيائهم واستهزائهم بهم لكونهم بشرا، ففي قصة نوح مع قومه: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾(٧٢)، ثم أجمل ذكر قوم آخرين أرسل فيهم رسولا منهم فقالوا: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(٧٣) .

وفي السورة نفسها يخبرنا القرآن الكريم برد فرعون وملئه على موسى وأخيه هارون (عليهما السلام) ، لما دعَوهم للإيمان بالله الواحد الأحد، فكان جوابهم: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾(٧٤)، وكل هذه القصص التي وردت في سورة المؤمنون هي تسلية للنبي ﷺ؛ ليعلم أنه ليس بدعا من الرسل، وأن طرقة التكذيب واحدة؛ وهو الغض من رتبة النبوة بوصف البشرية"(٧٥) .

وينبغي الإشارة هنا إلى أن كلمة (تسلية للنبيﷺ) هي المحور الجامع للقصص الواردة في مطلع سورة المؤمنون؛ وكأن فهم (التسلية) يعيد اللحمة لآيات السورة التي تبدو لغير المتأمل غي متماسكة الأجزاء.

لا يكتفي أبو إسحاق بأن يضع السورة في إطارها الدلالي العام وكفى، بل يروم إلى استجلاء العلائق التماسكية بين أجزاء السورة ومحورها الأساسي، ومن أجل ذلك كان مهتما بإبراز علاقة الأجزاء مع بعضها البعض، وأهم ما اعتمده في ذلك آليات(٧٦)، التكرار، والإثبات بالمخالفة السطحية، والتراتب:

**آلية التكـــرار :**

لقد أحس الشاطبي أن القارئ المتعجل لن يدرك العلاقة التي يمكن أن تربط بين ذلك الكم الكبير من الآيات التي تقص أخبار أنبياء وأقوام متعددين لا علاقة بينهم لا في الزمان ولا في المكان، فأراد

أن يجلي تلك العلاقة ويظهر الوحدة المتخفية والتي تحتاج إلى قارئ متمهل، ولم تكن الآلية التي أوصلته إلى ذلك غير آلية التكرار، فلقد أصر على أن يعيد الآيات المتشابهة التي وردت في كل تلك القصص والتي تضمنت معنى واحدا متكررا كان بمثابة السدى الذي يلحم كل تلك المشاهد الواصفة للأنبياء وأقوامهم المتمثل في إبراز بشرية الأنبياء.

**آلية الإثبات بالمخالفة السطحية:**

بعد أن أكد الشاطبي الوحدة التي شملت آيات القصص القرآني، كان عليه بعد ذلك أن يجد علاقة بين ما دلت عليه الآيات وبين ما سبقها (آيات القصص) حتى يتسنى له أن يربط بين المعنيين الباقيين بالقصص باعتباره المدخل إليهما، فيؤكد بذلك على وحدة السورة كلها، غير أن العلاقة بين الجمل الثلاث، وبين القصص القرآني الذي تلاها لم تكن جلية، فالجمل الثلاث دلت على ضعف العباد واحتياجهم لله و طاعتهم إياه وهي بذلك تشعر بخلاف (الاستكبار) الذي أظهرته آيات القصص، والشعور بالخلاف شعور سطحي يخفي تحته تماسكا عميقا يتكشف من خلال اعتماد آلية الإثبات بالمخالفة السطحية؛ حيث تأتي الجمل الثلاث بما جسدته من ضعف العبد وافتقاره كنوع من الطعن والتقريع للمستكبرين الذين نسوا أو تناسوا ضعفهم و افتقارهم.

**آلية التراتب :**

استطاع الشاطبي أن يبين النظام المحكم الذي يبني سورة (المؤمنون)، والذي يتميز بتراتب أجزائه، فالسورة لها نواة أو محور دلالي رئيسي يتفرع إلى محاور ثانوية كلها تخدم المحور الرئيس، لقد أدرك الشاطبي كل ذلك فقدم قراءة نصية أصولية كلية لم تغرق في التفاصيل الجزئية وتحجب عن الوصول إلى مقاصد النص، وقد اعتمد هنا على الوصف والتحليل، الوصف الذي ينطلق من السورة لتحديد أجزائها تحديدا دقيقا، ومن ثمّ التحليل الذي يربط بيم أجزاء السورة التي تبدو سطحيا؛ أفكارا و معاني لا يربطها رابط.

إن دراسة الشاطبي هذه تعتبر محاولة أصولية رائدة في تاريخ الفكر الأصولي، وتأتي أهميتها بالإضافة إلى ما قدمته في الشق النظري، أنها أضافت البعد التطبيقي الذي لا نكاد نظفر به في غالب الإنجاز الأصولي الذي اتسم بالتنظير الفكري في غالب ما قدمه.

ومن كل ما سبق يمكن القول أن الأصوليين في محاولتهم النص القرآني، ووضع ضوابط لأصول فهم القرآن، قد شكلوا اتجاها أصوليا متميزا في دراسة القرآن الكريم، فانطلقوا في تحديد النص من منطلق الدلالة، تبعا لوضوح وإبهام المعنى، و اهتموا بالتماسك ووضعوا لذلك آليات تربط

أول النص بآخره، كالعموم والخصوص، و الإطلاق والتقييد، وقد قدّم الشاطبي في ذلك محاولة تطبيقية رائدة من خلال تفسيره لسورة المؤمنين، بحيث تؤكد تلك الدراسة أن علم الأصول يمكن استثمار آلياته ومفاهيمه في فهم وتفسير النص القرآني.

## هوامش البحث:

١- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص١٦٧

٢- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠١م، ص٣١

٣- فول فجانج هاينه مان وديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة د.سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٠-٢١

٤- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن كتاب الأستاذ عبد السلام هارون معلما ومؤلفا ومحققا، تحرير وديعة طه النجم وعبده بدوي، كلية الآداب، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، الكويت، ص٤٠٧

٥- زتسيسلاف واورزيناك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة د .سعيد بحيري، مؤسسة المختار، ٢٠٠٣ م، القاهرة، ص٣٦-٣٧

٦- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م ، ص١٧

٧- برند شبلنر ، علم اللغة و الدراسات الأدبية دراسة الأسلوب البلاغة علم اللغة النصي، ص١٨٤

٨- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص١٣٣

٩- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٤١٣

١٠- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، سلسلة اللسانيات، المجلد١٤، جامعة منّوبة، تونس ، والمؤسسة العربية للتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، بيروت، ١/٧٧-٧٦

١١- فندايك، النص بنى ووظائف مدخل أولي إلى علم النص، ترجمة منذر عياشي، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٤م، بيروت، ١/١٤٧

١٢- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي النص-السياق، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩م، بيروت والدار البيضاء، ص١٥

١٣- الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، ص٨٠

١٤- محمد العبد، اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر للدراسة والنشر والتوزيع، ط١٩٩١،١م، القاهرة، ص٣٣

١٥- إلهام أبو غزالة ود.علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانغ دريسلار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٩م، القاهرة، ص٤٩

١٦- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص٣٧-٤٢

١٧- الشيخ محمد الخضري بك، أصول الفقه، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع،١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، بيروت، لبنان، ص١٢

١٨- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تحقيق محمد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٤، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص١٨

١٩- الملا محمد علي، المصقول في علم الأصول، تحقيق عبد الرزاق بمبار، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص١٥

٢٠- الشيخ محمد الخضري بك، أصول الفقه، ص١٢

٢١- علي حسن الطويل، الدلالات اللفظية وأثرها في استنباط الأحكام من القرآن الكريم، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٥م، بيروت، لبنان، ص١٣

٢٢- سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، بيروت، لبنان، ص٨٤

٢٣- مصطفى السعدني، المدخل إلى بلاغة النص، منشأة المعارف، ١٩٩٤م، الإسكندرية، ص٤٢

٢٤- الرازي، مختار الصحاح، مادة (عم)

٢٤- البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ٥٣/١

٢٦- علي حسن الطويل، الدلالات اللفظية وأثرها في استنباط الأحكام من القرآن، ص١٦٦

٢٧- سورة الطور، آية ٢١

٢٨- سورة المؤمنون، آية ٠١

٢٩- سورة الزمر، آية ٥٣

٣٠- سورة البقرة، آية ٢٧٥

٣١- سورة النور، آية ٦٣

٣٢- سورة النساء، آية ٩٢

٣٣- سورة الحديد، آية ١١

٣٤- سورة الرعد، آية ١٥

٣٥- التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٣٩/١-٤٠

٣٦- سورة النساء، آية ١١

٣٧- البخاري، الصحيح، باب الفرائض

٣٨- سورة المائدة، آية ٣٨

٣٩- المرجع نفسه، كتاب الحدود

٤٠- موسى إبراهيم، بحوث منهجية في علوم القرآن، دار عمار، ط٢ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، عمان، ص١٦٣

٤١- المرجع نفسه، ص١٦٣-١٦٥

٤٢- سورة المائدة، آية ٣٣

٤٣- سورة المائدة، آية ٣٣-٣٤

٤٤- سورة النساء، آية ٢٣

٤٥- سورة البقرة، آية ١٨٠

٤٦- سورة البقرة، آية ١٩٦
٤٧- سورة آل عمران، آية ٩٧
٤٨- سورة الأحقاف، آية ٢٥
٤٩- سورة البقرة، آية ٢٢٨
٥٠- سورة الطلاق، آية ٠٤
٥١- سورة البقرة، آية ٢٧٥
٥٢- سورة النساء، آية ١١
٥٣- سورة النور، آية ٠٢
٥٤- سورة النساء، آية ٢٥
٥٥- الأصفهاني، شرح منهاج الوصول للبيضاوي، ٣٥٢/١
٥٦- سورة المائدة، آية ٨٩
٥٧- سورة المائدة، آية ٠٣
٥٨- الجوهري، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م، بيروت، لبنان، مادة (قيد)
٥٩- التفتازاني ، شرح التلويح على التوضيح ، ٦٣/١
٦٠- سورة النساء ، آية ٩٢
٦١- علي حسن الطويل ، الدلالات اللفظية و أثرها في استنباط الأحكام من القرآن ، ص١٩٣-١٩٦
٦٢- سورة المائدة، آية ٠٣
٦٣- سورة الأنعام، آية ١٥٤
٦٤- سورة المائدة، آية ٣٨
٦٥- سورة المائدة، آية ٠٦
٦٦- سورة المائدة، آية ٠٦
٦٧- سورة المجادلة، آية ٠٣
٦٨- سورة النساء، آية ٩٢
٦٩- محمد سالم أبو عاصي، علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، ص١٥١
٧٠- الشاطبي، الموافقات، ٤١٣/٣-٤١٤
٧١- المرجع نفسه، ٣١١/٣
٧٢- سورة المؤمنون، آية ٢٤
٧٣- سورة المؤمنون، آية ٣٣
٧٤- سورة المؤمنون، آية ٤٧
٧٥- المرجع نفسه، ٣١٨/٣
٧٦- يحيى رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، ص٢٤٥-٢٤٧